

الاعلام و التسيير : بعض الاختلالات في الوضعية الانتقالية

د. عبد الرحمن عزري

مستشار معلمي

مدير علوم الاعلام والاتصال

جامعة الجزائر

يتعين علينا في هذه التقديمية الابتعاد عن التعريف الكلاسيكي الشائع الذي يربط الاعلام بالوسيلة فحسب اي القنوات التي تنقل عبرها و من خلالها الرسائل الى الجهات المستفيدة . هذه النظرة وان تواجد ما يجعلها تفرض نفسها بحكم تطور الوسائل الحديثة للاتصال و تحول الوسيلة الى رسالة في حد ذاتها على حد قول ما كلوهان الا أن مكانة الظاهرة الاعلامية و سيروية تأثيرها او حتى تحكمها في الظواهر الاخرى تجعلنا نيل الى مقارنة الاعلام بنسبها واعتبار مفهوم الاعلام مركب من عدد من المكونات التي تبدأ من عملية تشكل البضاعة الاعلامية في بداية امرها الى زمن اخراجها في قالب يعتقد انه في متناول الجمهور الملتقى المستهلك .

فالاعلام سيروية ثقافية وانتاجية تمر عبر معالجة ثقافية وماتد يظهر تقنيا في مفهوم الاعلام للوحدة الأولى بتحول الى كيان ثقافي في سياق النظام الاجتماعي الكلي الذي يتأسس عليه الاعلام ويتطور فيه ويتدفق عبره الى مختلف الأبنية التسلسلية القائمة في المجتمع .

فالاعلام داخل المؤسسة أو خارجها قالب ومحتوى في نفس الوقت ومدلول ذلك أن عدة أطراف فاعلة

تتدخل وتلعب أدواراً مختلفة في عملية إنتاج مضمون المادة الاعلامية وانتقاء أو مراقبة ما يتعين أن يكون محل التدفق الاعلامي في المؤسسة وماهي الوسيلة الأكثر فاعلية في ابصال الرسالة ومن هو الجمهور المستهدف وماعلاقة ذلك بالمحيط الاجتماعي والبيئي والاقتصادي . الخ .

يمكن النظر الى الاعلام كتركيب بنيوي في اطار مؤسسة ادارية أو اجتماعية أو اقتصادية أو تربوية . الخ . من خلال مقولة لاسويل الخاصة بمادية الاعلام : من قال ماذا لن في أية قناة ويأتي تأثير اذ ان من تشير الى الرسل او القائم بعملية الاتصال وقال ماذا ترمز الى محتوى الرسالة و لن تعين الجمهور الماتى و في اية قناة تشير الى تعدد قنوات الاتصال و تنوع درجة تأثيرها ، و يلي تأثير تتضمن التفاعل القائم بين مختلف العوامل المتدخلة في السيورة الاعلامية بالإضافة الى علاقة هذه السيورة بالنظام الاجتماعي و الزمن الحضاري .

فلن ترمز شن في المؤسسة . و لتكن مؤسسة ادارية بيداغوجية مثل التعليم العالي مثلا يمكن ان تكون هذه الهيئة التي تلك زمام المبادرة في السيورة الاعلامية سلطة فرد وزير او مدير مثلا او فرقة تفكير او لجنة او مجلس في اعلى سلم الهرم الاداري و السلطوى كما يمكن ان تكون جمعية عامة او نقابة او جبهة على مستوى قاعدي في هذا السلم . واعلاميا ، فإن تحديد من يتحكم في مبادرة تقديم و تحديد طبيعة الفعل الاعلامي يعتبر مؤشرا على ماهية الاتصال و ما اذا كانت المؤسسة تبيل الى الاستقراء او الانشطار او حتى التفكك الاعلامي فكلما كانت المبادرة من اعلى السلم المشار اليه اعلاه دل ذلك على التوجه نحو التحكم في العملية الاعلامية و لو بصفة نسبية و كلما كان ذلك من سلم قاعدي دل ذلك على التوجه نحو عدم التحكم في العملية نسيبا . هذه الفرضية التي لاقتصاد ان تحل اي حكم قيمي تتضمن في ذاتها بعض الصعوبة البنيوية من حيث انه اذا كانت المبادرة من مستويات عليا في السلم الاعلامي ان صح التعبير فإن درجة تقبل المبادرة خاصة ان لم يكن تحكم في اعداد الوضعية الاعلامية

تضاهل كلما قلت موجة الاتصال في اتجاه المستويات الدنيا من السلم و ان كانت هذه الاخيرة اي
البلدرة من مستويات قاعدية في هذا السلم فانها تتعثر اعلاميا كلما توجه صداها في اتجاه
المستويات الاعلى من السلم ، و يمكن تصور الوضعية الثالثة عندما تكون البلدرة من مختلف
المستويات و ذلك يفترض تشابه او تقارب الصالح و هو ملا يتواجد في واتع المؤسسة عادة و
يتضح ان تكوينه الجهة البلدرة في احداث او انتاج المتوج الاعلامي تحدد نوعية هذا النتوج و
مساره في تحقيق الاهداف السطرة . و يمكن الاشارة هنا الى ان التحليل السوسيولوجي للنخب
النتجة للضامين الاعلامية من حيث ماذا كانت هذه الاخيرة تحلل طبيعة تكنوقراطية او اسلية و
ماهي نوعية ثقافتها تقليدية ، غربية ، مزدوجة و ما هي لغتها و نط حياتها و نسبة المرأة و الفئات
ال اخرى في تشكيلتها ، الخ . يكشف عن الطبيعة الاعلامية عامة و ما لا يقال فيما قبل من هذه المحتويات
الرسلة او البثة الى الجمهور الملتقى . و تزداد اهمية العامل اذا اعتبرنا ان التكنولوجيا
الحديثة للاتصال اوجدت الوضعية التي تكن نموذج النخبة الصغيرة من المرسلين باستخدام و سائل
تكنولوجية ذات سلطة للنفوذ الى قطاعات واسعة من المستقبلين و قال لماذا في المؤسسة يتعلق
بضوء التدفق الاعلامي و ما اذا كانت هذه الضامين تعكس في تطبيقاتها انسجما في التصور و
الاستراتيجية المحددة ام ان هذه الاخيرة تتضمن تبشر هذا التصور او غيابه او بروز محتويات مقلقة
او معارضة مصارعة او تواجد الاشاعة كصدر للضامين التدفقة في اطار المؤسسة او بين المؤسسة و
المحيط الخارجي . و يمكن الافتراض هنا انه كلما كانت طبيعة و حجم العملية الاعلامية متساسة نسبيا
قلت الفجوات و الثغرات التي يمكن ان تكون منفذا للأنواع الاخرى من المحتويات . و بالطبع ، فان
التناسك الاعلامي يكرس الوضع في المؤسسة او يسمى الى تعديله او اصلاحه في اتجاه محدد مسبقا
في حين ان تقلص هذا التناسك او غيابه يدفع بالمؤسسة الى وضعية اللا استقرار و يسرع هكذا بعملية

التغيير الاجتماعي في اتجاهات غير محددة. واعلاميا، فإن الاشاعة كمصدر و مضمون السيورة الاعلامية في المؤسسة تتنلى و تأخذ مكانة اساسية كلما تضاعفت الميولة الاعلامية و قلت كثافة الاتصال سواء المكتوب او المرئي وجها لوجه في المؤسسة، و يمكن للاشاعة ان تأخذ ابعادا تفس كيان المؤسسة في سمعتها و مكائنها ان لم تكن هناك معالجه بعدية و رد فعل اني في اتجاه احتواء او تنفيذ مثل هذه الضامين خاصة وان العديد من المؤسسات الانتقالية لا تحتوي على العلاقات العامة

و في اية قناة تعود الى الوسيلة المستخدمة في ابصال الرسالة و ما يؤكد الباحثون الاعلاميون ، فان الرسالة تتأثر بطبيعة الوسيلة او الوعاء الذي يحتويها من حيث حجم هذا الوعاء واتساعه و مدى استيعابه لحل عناصر العملية الاعلامية من صوت و صورة و لون و رموز لغوية او غير لغوية اخرى . و في المؤسسة فان وسيلة الاتصال ما اذا كانت نص مكتوب او حلقة رسمية او مشافة غير رسمية تحدد سلطة المضمون الاعلامي و ما اذا كان هذا المضمون سيحافظ على سلطوته او يشهد تقلبات او تقلصات كلما انتقل من سلم الى اخر. و قد توجهت المؤسسة الحديثة او حتى بعض المؤسسات الانتقالية الى اعتماد وسائل تكنولوجيا من مثل الاعلام الالي و الفاكس و الفيديو و الارسال الوثائقي البشر عبر الأقمار الصناعية ، الشيء الذي قلص من عوائق المكان و الزمان و من ثم أحداث تغيير على مضمون الرسالة التي يتعين عليها ان تتكيف مع طبيعة الوسيلة مثل التلكس و الاعلام الالي مثلا و كنا علاقة هذه الرسالة من يتفاعل معها.....

و لن يتعين الجمهور التاتى و ما اذا كان هذا الأخير يتفاعل مع الرسالة او يعيد انتاجها بطريقة خاصة او يعدلها او يغيرها او يتجاهلها. واعلاميا يمكن ان نفترض انه كلما كانت مشاركة الجمهور في صياغة الرسالة اكثر كانت مساهمته في تجسيدها اكثر ايضا و العكس كذلك. و في كلا الحالتين فان اشتراك الجمهور قد يؤدي الى تحويل مضمون الرسالة بما لا يخدم الاهداف المسطرة مسبقا من طرف

القائمين بالارسال اعلاميا في المؤسسة بالإضافة الى تدخل عنصر الزمن و المكان و مالهما من اثر في تأخير او تأجيل صياغة الرسالة الاعلامية، كما و ان عدم اشتراك هذا الأخير قد يؤدي الى احداث عدم تقبل او عدم فهم او تشويش او رفض من ادى الجمهور للتلقي.

يلاحظ ان الدراسات الاعلامية الخاصة بعلاقة تخصص الاعلام في حد ذاته و التسيير في مؤسسة او في جملة من المؤسسات متعددة حسب الوثائق المتوفرة لدينا ومرد ذلك ان ميدان التسيير لا يتوقع في اشكالية بحث هذا التخصص رغم تدخل هذا الأخير كما رأينا و سنرى فيما يرتبط او يحيط بالتسيير في المؤسسة عامة .

و ما يقترب من هذا الاشكال في الدراسات الاعلامية، هو ما يمكن تسمية بالدراسات المؤسسية، و حتى هذه الأخيرة فانها ارتكزت على المؤسسات ذات الطبيعة الاعلاليةالبحث من مثل الصحافة المكتوبة و الاذاعة و التلفزيون ، الخ ... و ما سرده في هذا السياق ما يمكن استنباطه من هذه الدراسات فيما يتعلق خاصة بكيفية فهم التفاعل بين الاعلام و التسيير في اطار خارج عن المؤسسات الاعلامية ذاتها و يمكن حصر الدراسات الاعلامية المؤسسية في اربع محاور :

١ -الدراسات التي خصت البنيات المؤسسية و علاقات الأدوار

و تقوم هذه الدراسات التي نجد فيها بصمات قبيصة، دور كابية او حتى نقدية على جملة من المبادئ التي تقوم عليها المؤسسة المنطقية العصرية ذات المعايير الانسانية العالية. و تتشمل بعض أهم هذه المبادئ، في ان هناك تقسيم اجتماعي داخلي للعمل و هناك تنوع واختلاف في الادوار و ان اساس النظام الاجتماعي و الاجماع هو تزايد العلاقة المتداخلة المعقدة التي تشكل النظام الكلي كما تشكل الاطراف المختلفة المتخصصة في الجسم الفرد الانساني . و يتبع النظام الهيكلي

المؤسسي بنية السلم الهرمي الإداري و هناك أهداف مؤسسية مقبولة و محددة بوضوح. و هذه الأهداف تترجم الى سياسات خاصة و الى سلوكيات و تطبيقات مؤسسية و تتضمن البنية المؤسسية هذه نمط من الانداد *mode of peer* و علاقات الرئيس و المأمور التي تقنن التفاعل بين العاملين في مختلف الأدوار و أيضا تقبل الذين هم في السلم الأدنى شرعية سلطة الذين يحتلون مناصب عليا في المؤسسة و تشكل السلطة و المراقبة بوازاة خطوط السلم الهرمي في المؤسسة.

و ما يرتبط بالظاهرة في هذا السياق ان خطوط الاتصال تدرج في تركيب و هيكلية هذه البنية المشكّلة للمؤسسة ، غير ان ما اوردته الدراسات الاعلامية المؤسسية يضيف عاملين تراهما اساسيين في تأسيس و تدفق المحتويات الاعلامية في المؤسسة:

أ. ان عملية أحداث او صياغة المادة الاعلامية تمر عبر سيرة انتقائية تبدأ من مرحلة تحديد ما يشكل الخبر او الحدث الى من يقوم بتغطيته و تحريره الى صياغته وفق السياسة الخيرية للمؤسسة الى التعديل او التفسير او الحذف الذي يقوم به رئيس التحرير الى التحويلات التقنية التي يقوم بها المخرج بحكم القيود التي تفرضها طبيعة الوسيلة الى ما يضيفه الملقى على النص من اضافات او تعديلات الخ ... اي ان عملية انتاج المادة الاعلامية اصحت صناعة تقوم بتحويل المادة الاولى وفق توجهات و سياسات معنوية الى مادة قابلة للاستهلاك وفق القيم التي تضمن توزيعها ووصولها الى قطاعات واسعة من الجمهور المتلقي.

و قد تتأثر هذه الوضعية في المؤسسات الاخرى بحكم ان الآليات المتحركة في انتاج المعرفة و البضائع الثقافية الاخرى تطابق الى حد كبير في حين ان طبيعة ما ينتج بتنوع بتنوع المؤسسات و موقعها من النظام الاجتماعي.

ب. ان آليات المراقبة الاجتماعية في المؤسسات غير رسمية في كثير من الاحيان ذلك ان هذه الآليات

غير الرسمية تضمن تطبيق السياسة الخيرية و في نفس تجنب عملية النقد او المواجهة بأي شكل من المؤسسات و تمثل بعض هذه الاليات غير الرسمية في ادوات الترغيب ، و الاحتمالات المختلفة المستمرة ، و قراءة الاقتراحات ، و التدريب على القصص الخيرية التي تجلّى باعتماد المؤسسة الاعلامية ، و تقليد من هم اعلى في السلم الاعلامي بالمؤسسة ، الخ ...

٢ - الابحاث المرتبطة بالاقتصادي السياسي

و تعتبر هذه الاخيرة ان الصناعة المتجهة للاعلام و الثقافة يمكن ان تتدرج في سياق البنيات الاقتصادية و ان محتوى العملية و المعاني التي تحملها الرسائل محددة مسبقا و عادة ما تتجاوز اطار المؤسسة في حد ذاتها. و مغزى هذا الطرح ان الضامين النصية و الفنية و التقليدية و القانونية في المؤسسة لا تعكس الاليات التحكّمة فيها بقدر ما تساهم في تشويه او حجب الواقع .

٣ - دراسات القيم المهنية و سلوكيات العمل في المؤسسة

و تنحصر هذه الاعمال حول تشكل القيم المهنية في المؤسسة و كيف ان هذه القيم التي تريد ان تتصف بالاستقلالية او الموضوعية او عدم التحيز تجاه هذه الجهة او تلك ، يمكن ان تكون سندا في مقاومة الضغوطات و التأثيرات و حتى في بعض الحالات التصادم مع اهداف المؤسسة و مراميها.

و قد بدا علماء الاجتماع المعاصرون يقرون بان المراقبة الاجتماعية هي دائما عملية مشتركة ، و ان الافراد و الجماعات البثّة في المؤسسات لا تستطيع اجتياز بعض الحدود في فرض الضوابط و القيم المرغوبة ، و ان المجموعات غير الرسمية *informal groups* تلك اهلية تعديل القيم و الضوابط

و المشاركة في اعادة توجيه الاهداف . و تعتبر المراقبة في هذه الحالة مقياس لتأثير ينبغي على نظرة العلاقات المشتركة بين الجسوعات و هي تتوفر " بعض الاعتصام " ضد مفهوم المراقبة من طرف " الرجل العظيم " سواء اكانت الاهداف خيرية او شريرة

٤ - أبحاث التفاعل مع المحيط الخارجي

و تتناول هذه الأخيرة مدى ارتباط اهداف المؤسسة مع ما هو قائم في المؤسسات الخارجية الاخرى) من امثلتنا على ذلك علاقة التعليم العالي بالمؤسسة الاقتصادية او علاقة التعليم العالي بالتقني (الخ ...) و كيف ما تصبو اليه المؤسسة قد يتعثر ان لم يكن منسجما او مكلا او مدعا لما هو قائم في المحيط الخارجي .

يمكن في التمرس الى الخصائص التسع المميزة للمؤسسة البيروقراطية المصرية على حد كبير معالجة خلصتين ترتبطان بكتابة الاعلام و سيولية في اطار تحقيق اهداف المؤسسة . هذه الخصائص التسع باختصار:

ا . ان اي قيمة قانونية معطاة يمكن ان تنلسس بالاتفاق او بالفرض (**imposition**) على اساس المنفعة او القيم المنطقية او الاثنين مع تأكيد الطاعة من طرف اعضاء الفريق المؤسسي على الاقل .

ب . انه و ضمن البيروقراطية فان ادارة القانون تنشل في تطبيق القواعد على الحالات الخاصة و العملية الادارية هي التابعة المنطقية للمصالح المحددة في النظام التحكم في الفريق المؤسسي ضمن الحدود المظرة من خلال البادئ القانونية .

ج . انه و ضمن البيروقراطية ، فان الفرد العالي في السلطة يحتل مكتب و في الفعل المرتبط بكتاته بما في ذلك الاوامر الذي يصدرها في اتجاه الآخرين فانه محكوم بنظام غير شخصي (**impersonal**) و

الذي تتوجه اليه افعاله.

د. ان الفرد الذي يطيع السلطة يفعل ذلك فقط بصفتة عضو في الفريق المؤسسي و ان ما يطيعه هو القانون فقط.

ذ. ان اعضاء الفريق المؤسسي و بقدر ما يطيعون الشخص الموجود في السلطة فانهم لا يدينون هذه الطاعة له كشخص و لكن للنظام الا شخصي.

م. انه و ضمن البيروقراطية ، فان تنظيم المكتب يتبع مبدا السلم الهرمي. اي ان كل مكتب سفلي يقع تحت مراقبة و وصاية مكتب علوي.

ن. ان الفرد الذي اظهر تدريب تقني ملائم هو الواعل فقط. كي يكون عضوا في الهيئة الادارية للفريق المؤسسي و ان مثل هذا الفرد هو الاكثر ملائمة للتعيين في المناصب الرئيسية.

هـ. انه و في النوع المنطقي من البيروقراطية فان البندا الاساسي ان الهيئة الادارية لابد و ان تكون منفصلة تماما عن عملية امتلاك وسائل الانتاج و الادارة.

و. ان القوانين و القدرات و الاعمال الادارية تتكون و توثق بالكتابة حتى في الحالات التي تكون فيها المحدثات الشفوية هي العادة او حتى ملزمة.

ما له علاقة انسانية بموضوعنا هذا هي الجوانب المرتبطة بالسلطة الادارية و السلم الهرمي و مكانة المكتوب في ادارة المؤسسة البيروقراطية و علاقة ذلك بالاختلالات على مستوى المؤسسة

انتقالية التي تميز في بنيتها بالاستقرار المؤسسي.

يمكن بعد هذا العرض التي حاولت الاشارة ببعض التقديرات النظرية في شأن تدخل الطائفة

الاعلامية في التسيير تحديد بعض الاختلالات في علاقة الاعلام بالمؤسسة التي تشهد وضعية انتقالية او

وضعية التحول السريع نسبيا من مثل المؤسسة في الواقع البلد الساسة بالنامي مع بعض

الاشارات او التليحات بين الحين و الاخر الى مؤسسة ييداغوجية ادارية من مثل التعليم العالي على سبيل الايضاح لا الحصر.

يلاحظ انه عند محاولة ادخال النموذج النظري السابق على مؤسسة تحاول ان تكون بيروقراطية في وضعية انتقالية فان هناك بعض الاختلالات التي تتدخل في احداث التعثر في العملية الاعلامية بالمؤسسة، الشيء الذي يترتب عنه الحالات المرضية الصاحبة لعملية ادارة المؤسسة و ما لذلك من انعكاسات على تعطيل او تاخير او عرقلة التطور الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي في المجتمع.

ان النخبة المنتجة للضامين الاعلامية (او ما يسمى في علوم الاعلام بالقائمين بعملية الارسال) غير مدروسة بصفة وافية من حيث نشاتها، قِيَمها، اصولها الاجتماعية، نط حياتها، طبيعة دراستها و مستواها المعرفي، نظرتها الى اهداف المؤسسة و المجتمع عامة، علاقتها بالحيط خارج اطار المؤسسة.....

و ما نذكر نركز عليه في هذه التغيرات هو ما اذا كانت نظرة و تصورات هذه النخب تجاه اهداف المؤسسة متجانسة بحيث توازنها او تبايرها العملية الاعلامية ام ان هذه الاخيرة غير متجانسة بحيث يحدث هناك بعض التعثر او التناقض او حتى التفتك في سيرورة العملية الاعلامية بالمؤسسة . و الحال اننا نلاحظ في مثال المؤسسة الشار اليها اعلاه ان هناك لا استمرارية في تحديد الاولويات التي تدخل في اطار اهداف المؤسسة كما و ان سيرورة تجسيد هذه الاهداف المحددة مسبقا ، الشيء الذي يؤشر لنا بعدم التجانس على مستوى القائمين بعملية الارسال اذ ان القطاعات و الاستراتيجيات المستنبطة من الضامين الاعلامية، تدل على الاختلال البنيوي القائم على مستوى التجنيد لهذه المحتويات.

و يظهر ايضا ان الاداء الاداري البيروقراطي و كذا توزيع السلطة في المؤسسة و من ثم التدفق

الاعلامي لا يتبع دائما نظام السلم الهرمي اذ انه و في المؤسسة الانتقالية في الشال السابق فان الممارسات الادارية في المستويات الدنيا لا تنقيد دائما بضوابط و اوامر الكتب الواقع في السلم الاعلى، الشيء الذي يفسح المجال لسلوكات مرضية كمثل استغلال النفوذ لصالح شخصية، الرشوة، الخ... و من جانب اخر ما يتلقى من المستوى الاعلى في السلم الهرمي، قد لا يجد له تجسيدا في الواقع بحكم النزعة المعارضة لكل ما هو سلطوي خاصة في عقلية الانسان مثل المؤسسة الانتقالية. يضاف الى ذلك تواجد انظمة من المستويات الهرمية عودية و اخرى افقية و اخرى فرعية تعكس تأثيرات او ضغوطات الفرق الضاغطة ذات الصالح المختلفة.

و هذا الواقع لا يسمح بالتدفق الاعلامي من الاعلى الى اسفل او العكس بحكم تواجد تشويشات في عدة توقعات من هذا السلم الشيء الذي يحدث اختلال في الحزام الرابط بين مختلف الاجزاء المكونة لنظام المؤسسة.

و يتبين ايضا ان القاعدة الخاصة بتدوين الاعمال و العلاقات الادارية اعتمادا على المكتوب غير ماثلة دائما في وضعية المؤسسة الانتقالية ذلك ان جزءا معتبرا من هذا النشاط يفضل شفويا و هو ما يقلل من التزام المؤسسة باعدادها.

و ما يعمل على تثبيت هذا الطبع هو اعتماد المؤسسة الانتقالية على العدد من التقاليد غير الدونة و حضور قيم المجتمع المرتبطة بسيادة الثقافة الشفوية في سلوكات افراد المجتمع السلوكاتي. وهذا التوجه يساهم في تواجد النزاع او الصراع في الضالين الاعلامية بحكم ان الرجوع في تسوية الاوضاع المتنازع عليها غير محدد ب مواد قانونية مكتوبة كما ان عدم تسجيل الفعل الاداري المؤسساتي يترتب عنه غياب التراكم التحاربي، الشيء الذي يقلل من امكانيات المؤسسة في التعامل الفعال مع الحالات الجدلية المطروحة على مختلف مستوياتها.

ان الجمهور يلتقي لا يجد نفسه في بعض مضامين الرسائل الاعلامية الوجهة اليه او عن طريقه و ذلك مع تقلص امكانيات و قنوات المشاركة الشيء الذي يدفع بهذا الاخير الى اضافة تطبيقات مشوهة هذه المضامين او ايجاد او اللجوء الى مضامين مناقضة او معارضة و ذلك في اطار قنوات غير التي تحكم المؤسسة في مسار فعلها الاداري.

ان مكانة الاعلام في ادارة المؤسسة سواء في ظل الاختلالات المشار اليها اعلاه او في غيرها ستزداد بحكم سيادة الظاهرة الاعلامية في المجتمع المعاصر تحول المجتمع الحديث الى مجتمع ما يعد التصنيع اي مجتمع اعلامي يسود فيه قطاع الخدمات القائم على الثروة الاعلامية و علاقة الافراد ببعضهم البعض اعلاميا.

و يعتبر دانيال بال ان المجتمع اعلامي عندما يكون اساسا منتجا للاعلام بدلا من البضائع (كما كان الامر في المجتمع الصنع) و ان القوة المحركة هي سلطة الاعلام بدلا من سلطة الالة.

و يضيف بال ان توزيع المهن في المجتمع الاعلامي يتجسد في سيادة الفئة المهنية التقنية و ان تطور هذه الفئة و مراقبتها للمعرفة هو ما يجعل المجتمع المعاصر متيزا. و في الوقت الذي كان فيه العامل نصف العمل هو المقابل المهني للنتاج الجماهيري في المجتمع الصنع. فان العامل المهني المختص هو المقابل المهني للثروة الاعلامية.

و يعتبر بال ان المجتمع الاعلامي يتميزه تقلص الطبقة العاملة و نمو الجماعات الطاغية كما وان اقتصاد الخدمات تطلب مشاركة واسعة من طرف فئة الراء . و يصور بال المجتمع الاعلامي على انه اجماعي و ان المؤسسات تتفاعل فيما بينها بحد ادنى من الصراع و ان النظام قائم على مبدأ المكافاة الاستحقاقية . و يختصار فان هذا المجتمع نظام موجه تقنيا بنفسه و ان الرقابة الاجتماعية مؤسسة كي تعالج انيا الانحرافات الثانوية التي يمكن ان تحدث .

و يعتبر الآن تورين من جانب اخر ان المجتمع الاعلامي نظام انتاجي منظم يستحوذ و يراقب السيطرة التعليمية و البحث العلمي و انماط الاستهلاك و تنظيم الاتصال و نظام السلطة . و ان الفئة التقنية ادمجت و استعملت كما وان هذا المجتمع النديمج كثيرا ينشره طبقة جديدة من الاتباع المشاركين الذين يشاركون في المؤسسات دون ان تكون لهم سلطة في اتخاذ القرارات الاقتصادية . و يرى تورين ان الهيئة في هذا المجتمع الاعلامي لا تتم عبر الملكية و لكن من الاعتماد على آليات المبادرة للتغيير و من ثم على وسائل الادماج الثقافي و الاجتماعي . و مهما اختلفت او تنوعت هذه الطروحات ، فان ما اقتره و ما تم الاشار اليه محركا اساسيا في اتجاه الحفاظ او تغيير الوضع الاجتماعي و هو ما يغسر لنا حدة الصراع على الاعلام في وضعية المؤسسة المشار اليها .

مراجع البحث

- 1 - M. McLuhan, understanding media, the extensions of man
- 2 - E. Emery, P.H. Ault and W.K. Agee, introduction to mass communication
- 3 - J. Curran, M. Gurvitch and j. Woollacott, the study of the media, theoritical approaches
- 4 - E. Durkheim, the division of labour in society
- 5 - Azziz Abderrahman, social control in the newsroom
- 6 - Janowitz, Morris, sociological theory and social control
- 7 - J. Curran, pp 68-69
- 8 - R.P. Cuzzort and E.W. King, 20th. century social thought
- 9 - P.D. Montagna, occupation and society